اللغة والنحو فى فكر الفارابى الفيلسوف

للدكتور عبد الكريم خليفة

أبو نصر هو محمد بن محمد بن طَرْخَان الفارابى الفيلسوف ؛ وسمى الفارابى نسبة إلى مدينة فاراب من حواضر مدن الترك وراء نهر سيحون قريبة من كاشغر إحدى المدن العظام فى تخوم الصين [1] . وكان مولده فى فاراب حوالى سنة ٢٥٩ هـ ونشأ وترعرع وقضى وقتا غير قصير فيها .

وتشير الروايات التى بين أيدينا إلى أن الحياة العلمية كانت مزدهرة فى هذه المدينة ، شأنها فى ذلك شأن بقية مراكز الإشعاع الثقافى والعلمى فى القرنين الثالث والرابع الهجريين ، وعلى امتداد دار الإسلام من أواسط آسيا شرقاً إلى الأندلس وحاضرتها قرطبة فى أطراف أوربا غربا .

وتحدثنا الروايات أن أبا نصر قد عاصر فى فاراب هذه لغويين مشهورين هما : إسحاق بن إبراهيم الفارابى (ت . ٣٥٠ هـ) صاحب ديوان الأدب والجوهرى (ت ٣٨٦ هـ) صاحب الصحاح . ويولى الأستاذ الجليل ، إبراهيم مدكور فى بحثه القيم « الفارابى والمصطلح الفلسفى (٢) أهمية خاصة لهذه البيئة الأولى فى التكوين اللغوى للفارابى الفيلسوف . وعندما رحل إلى بغداد كان فى حوالى الخمسين عاماً من عمره ، وكانت بغداد إذ ذاك حاضرة الدنيا ومركز العلم والحضارة ولا شك أن أبا نصر كان له حظ وافر فى هذه الأوساط العلمية . . . . وإنَّ عنايته بالعربية وعلومها قادته ولا شك إلى الاتصال بأوساط النحاة واللغويين .

(*) ألقى البحث فى الجلسة الخامسة ليوم السبت ٢٧ / ٢ / ١٩٨٨ م .

(١) انظر : وفيات الأعيان ، ج ٥ ص ١٥٣ – ١٥٧ .

(٢) انظر : الفارابى فى الذكرى الألفية ، ص ٢٢ .

ويحدثنا ابن أبى أصيبعة ، أن الفارابى قد اتصل بابن السراج (ت ٣١٦ هـ) وأنه كان يقرأ عليه النحو ويقرئه المنطق . وتشير المعلومات التى بين أيدينا إلى أن وصوله إلى بغداد كان ما بين عامى ٣٠٦ هـ و ٣٠٨ هـ . . . . ثم رحل إلى حلب والتقى بالأمير سيف الدولة الحمدانى سنة ٣٣٤ هـ ، وكان بلاطه موئل كبار العلماء والأدباء والشعراء . . . وتنبئنا الأخبار بأنه رحل معه إلى دمشق . وتوفى أبو نصر ، رحمه الله ، فى رجب سنة ٣٣٩ هـ كما تشير معظم الروايات[1] .

ونحن نشارك الأستاذ مدكور بأن أبا نصر الفارابى لم يلق ما يستحقه من البحث والدراسة فى جوانب فكره الخصب ، وأن ابن سينا وابن رشد قد طغيا عليه وحجبا توجيه الاهتمام إلى دراسة فكره وفلسفته ، والآثار التى تركها فى الفكر الإسلامى بخاصة والفكر العالمى بعامة ، ونود أن نضيف إلى ذلك بأن حيفاً قد لحقه أيضاً فى العصر الحديث حيث قاد الوهم بعض الباحثين إلى الوقوع فى اللبس بين أبى نصر الفارابى الفيلسوف وبين إسحاق بن إبراهيم الفارابى اللغوى صاحب ديوان الأدب الذى أشرنا إليه سابقاً . . . . . وربما كانت المعاصرة والعلاقة العلمية بينهما فى فاراب ، والانتساب إلى المدينة ذاتها ، سبب هذا اللبس .

وكان للتكوين اللغوى أثر مهم فى حياة الفارابى العلمية والفكرية وإنّ تمكنه من العربية[2] لغةً ونحواً واهتمامه الواضح فى دراسة النحو على شيوخ النحاة سواءٌ أكان ذلك فى فاراب أم فى بغداد ، فضلا عن مجالس سيف الدولة الحمدانى فى حلب ، قد أدى به فى كل ذلك إلى صياغة ما نستطيع أن نسميه نظرية متكاملة تتناول اللغة من حيث هى لغة بجوانبها المختلفة ، فمنها ما يمسّ الألفاظ وأحوالها التى

---

(١) انظر : ابن أبى أصيبعة ، عيون الأنباء فى طبقات الأطباء ص ٦٠٣ – ٦٠٩ .

(٢) انظر : وفيات الأعيان ، ج ٥ ص ١٥٣ – ١٥٧ .

تشترك فيها جميع الأُمم ومنها مايمسّ النحو من حيث قواعده وقوانينه التى تنظم الألفاظ والتراكيب ومنا ما يمسّ الأصوات والحروف . . . وينتقل منها إلى صياغة نظرية كلية فى تحديد علاقة اللغة بالفكر .

ونحن لا نهدف فى هذا البحث المتواضع أن ندرس أُصول هذه النظرية عند الفارابى والمصادر التى إستلهما فى تحديد نظرية اللغوية ، ولكننا نريد أن نوجّه الاهتمام إلى أهمية دراسة الجانب اللغوى بعامة والنحوى بخاصة فى فكر الفارابى الفيلسوف . فقد شهدت الدراسات اللغوية والنحوية ازدهارا بلغ الذروة ، بل وحد النضوج فى القرنين الرابع والخامس الهجريين . فالحديث عن « علم اللغة » وعن « علم النحو » وعن الأصوات والتجويد فى نطقها ، قد سبق الفارابى الفيلسوف بمدة طويلة . . . وكان الخليل بن أحمد فيما أثبته تلميذه سيبويه فى « الكتاب » باع طويل فى تحديد هذه العلوم ووضع أصولها فى العربية .

وكما شغل اللغويون والنحاة فى القرن الرابع الهجرى فى دراسة اللغة بألفاظها ونحوها وصرفها وشواهدها على مختلف المستويات العلمية والتعليمية ، فقد شغل أيضاً الفلاسفة والمفكرون بالقضية اللغوية من حيث مفهومها العام الذى يتجاوز لسانا ما يعنيه إلى ما هو مشترك فى ألسنة جميع الأُمم . وهذا ما نجده منذ وقت مبكر عند فيلسوفنا الفارابى وكذلك عند إخوان الصفاء وخلان الوفاء فى رسائلهم فضلا عن مفكرى وفلاسفة القرنين الخامس والسادس الهجريين أمثال ابن سينا وابن حزم وابن طفيل وابن رشد وابن ماجه والشهرستانى وغيرهم .

وقد احتلت القضية اللغة المكانة الأُولى فى تقسيم العلوم عند الفارابى . وهذا ما نجده مثلا فى كتابه الذى سمّاه . « إحصاء العلوم » . فجعل هذا الكتاب فى خمسه فصول ، وكان الفصل الأول فى علم اللسان وأجزائه ويليه فى الأهمية الفصل الثانى فى « علم المنطق » وهو ما اشتهر به وكان من شيوخه الأوائل .

وقد حدّد الفارابى قصده فقال : « قصدنا فى هذا الكتاب أن نحصى العلوم المشهورة علما علما ، ونعرّف جمل ما يشتمل كل واحد منها ، وأجزاء كل ما له منها أجزاء ، وجمل ما فى كل واحد من أجزائه ، ونجعله فى خمسة فصول. . . . »[2]

فمن الواضح أنه يهدف إلى إحصاء من ناحية ومن ناحية أخرى إلى تبيان مراتبها وفق منهج معين ، ولا أدلّ على ذلك من تأكيده المستمر فى بحوثه عن العلاقة العضوية بين علم اللسان من جهة وعلم المنطق من جهة أخرى وعلاقتهما المتسلسلة بالعلوم الأخرى وفق مراتبها .

ونلاحظ أن الفارابى قد تجاوز فى مفهومه « علم اللسان » اللغات الخاصة بكل أمة على حده ، إلى الحديث عن علم شامل تشترك فى أصوله جميع اللغات إذ يقول : « وعلم اللسان عند كل أمة ينقسم سبعة أجزاء عظمى : علم الألفاظ المفردة ، وعلم الألفاظ المركبة ، وعلم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة ، وعلم قوانين تصحيح الكتابة ، وعلم قوانين تصحيح القراءة وعلم قوانين الأشعار[2] ويرى الفارابى أن علم اللسان هذا يكون فى جملة على ضربين : أحدهما حفظ الألفاظ الدالة عند أمة ما ، وعلم ما يدّل عليه شىءٌ منها ، والثانى علم قوانين تلك الألفاظ[3] .

ثم يقف الفارابى عند تحديد مفهوم مصطلح « القوانين » فيضع له تعريفاً شاملا ، يفسح فيه المجال كى « تأتى أى القوانين ، على جميع الأشياء التى هى موضوعة للصناعة أو على أكثرها . . . وفى قوله : « أو على أكثرها ... »[4]

---

(١) انظر : إحصاء العلوم ، ص ٥٩ .

(١) انظر : إحصاء العلوم ، ص ٥٧ .

(٢) انظر : المصدر ذاته .

(٣) انظر : المصدر ذاته .

يحتاط فيه لتفسير الشاذ عن القواعد اللغوية . . فالقوانين فى كل صناعة ، على حد تعبير الفارابى هى أقاويل كلية أى جامعة ينحصر فى كل واحد منها أشياء كثيرة مما تشتمل عليه تلك الصناعة وحدها حتى تأتى على جميع الأشياء التى هى موضوعة للصناعة أو على أكثرها [1] .

ويحرص الفارابى على تحديد مصطلحاته العلمية ، فنجده يحدد مفهوم « القوانين » بأنها « الأقاويل الكلية » . . . . وذلك من أجل أن ينبه إلى تطور معنى مفهوم « القوانين » . . . فقد كان القدماء يسمون كلّ آلة عملت لامتحان ما عسى أن يكون الحسّ قد غلط فيه – من كمية جسم أو كيفيته أو غير ذلك مثل الشاقول والبركار والمسطرة والموازين ، قوانين . ويسمون أيضا جوامع الحساب وجداول النجوم قوانين ، والكتب المختصرة التى جعلت تذاكير الكتب الطويلة ، قوانين... [2]

ونجد الفارابى ، بعد أن يجدد مفهوم « القوانين » بمعناه الإصطلاحى الذى يستخدمه هو ، نجده ينتقل إلى تحديد الغايات النفعية من استخلاص هذه القوانين أو الأقاويل العامة ، فهى على حدّ تعبيره معّدة إما ليحاط بها ما هو من تلك الصناعة لئلا يدخل فيها ما ليس منها أو يشذ عنها ما هو منها ، وإما ليمتحن بها مـا لا يؤْمَن أن يكون قد غلط فيها غالط ، وإما ليسهل بها تعلم ماتحتوى عليه الصناعة وحفظها [3] .

وبعد هذه التحديدات الضرورية ، نستطيع أن نتحرّى الملامح العامة لِبُنْيَةِ ما يمكن أن نسميه نظرية الفارابى فى اللغة والنحو وعلاقة اللغة بالفكر ...

يرى الفارابى أن الألفاظ الدالة فى لسان كل أمة ضربان : مفرد ومركب . فالمفرد كالبياض والسواد والإنسان والحيوان .

---

(١) انظر : المصدر ذاته .

(٢) انظر : إحصاء العلوم ، ص ٥٨ .

(٣) انظر : إحصاء العلوم ص ٥٧ .

(٤) انظر : إحصاء العلوم ، ص ٥٨ – ٥٩ .

والمركب كقولنا : الإنسان حيوان ، وعمر أبيض ... والمفردة منها ما هى ألقاب أعيان ، مثل : زيد وعمرو ، ومنها ما يدل على أجناس الأشياء وأنواعها مثل : الإنسان والفرس والحيوان والبياض والسواد . والمفردة الدالة على الأجناس والأنواع ، منها أسماء ، ومنها كلم ، ومنها أدوات . ويلحق الأسماء والكلم التذكير والتأنيث والتوحيد والتثنية والجمع ويلحق الكلم الأزمان وهى الماضى والحاضر والمستقبل[1] ولاشك أن المنهج الذى اتبعه الفارابى ، منهج سليم ، فهو إذ يتحدث عن نظرية عامة بعلم اللسان ، فإنه يأتى بأمثلته وشواهده من اللغة العربية ، النظرية العامة لعلم اللسان . هذا وتدل الروايات التى بين أيدينا أن أبا نصر كان يحسن عدداً من اللغات[2] .

يقوم الفارابى الفيلسوف بتحديد الأجزاء العظمى التى ينقسم إليها علم اللسان عند كلّ أمة من الأمم . وأول هذه الأجزاء هو « علم الألفاظ المفردة الدالة » ويحتوى على علم ما تدل عليه لفظة من الألفاظ المفردة الدالة على أجناس الأشياء وأنواعها وحفظها وروايتها كلها ، الخاص بذلك اللسان والدخيل فيه ، والغريب عنه والمشهور عند جميعهم[3] .

وثانى هذه الأجزاء ، علم الألفاظ المركبة وهو علم الأقاويل التى تصادف مركبة عند تلك الأمة ، وهى التى صنفها خطباؤها وشعراؤها ، ونطق بها بلغاؤها وفصحاؤها المشهورون ، وروايتها وحفظها ، طِوالًا كانت أو قصاراً موزونة كانت أو غير موزونة[4] .

وثالث هذه الأجزاء علم قوانين الألفاظ المفردة . ومما تجدر ملاحظته هو أن الفارابى يضع فى بحثه هذا أصول ما نسميه بعلم الصوتيات إذ يقول : « وعلم قوانين الألفاظ المفردة يفحص أولا فى الحروف المعجمة ، عن عددها ، ومن أين يخرج

---

(١) انظر : وفيات الأعيان ، ج ٥ ص ١٥٣ .

(٢) انظر : إحصاء العلوم ، ص ٥٩ .

(٣) انظر : إحصاء العلوم ، ص ٦٠ .

(٤) انظر : إحصاء العلوم ص ٦٠

كل واحـد منها فى آلات التصويت ، وعن المصوّت منها ، وعما يتركب منها فى ذلك اللسان وعما لايتركب ، وعن أقل ما يتركب منها حتى يحدث عنها لفظة دالة ، أكثرما يتركب وعن الحروف الثابتة التى لا تتبدل فى بنية اللفظ عند لواحق الألفاظ من تثنية وجمع وتذكير وتأنيث واشتقاق وغير ذلك ، وعن الحروف التى بها يكون تغاير الألفاظ عند اللواحق ، وعن الحروف التى تندغم عندما تتلاقى ...(١)

وهكذا يستمر الفارابى الفيلسوف فى استقصائه الأجزاء التى أشار إليها ،ويتوقف عند « علم قوانين الألفاظ عندما تركب » فيأتى هذا العـلم أولاً على إحصـاء حالٍ من أحوال الأسماء الموحدة المتصرفة التى يلحقها فى كل حالٍ طرفٌ ما من أطراف الأسماء ، ثم يعطى مثل ذلك فى الأسماء المثناة والمجموعة إلى أن يستوعب الأحوال التى يتبدل فيها على الكلم أطرافها التى جعلت لها ، ثم يعرف الأسماء التى تتصرف فى بعض الأطراف ، وفى أيّها تتصرف وفى أيها لا تتصرف ، ثم يعرف الأسماء التى كل واحد منها مبنى على طرف واحد فقط. وأيها مبنى على أى طرف ...(٢)

ثم يتحدث عن « الأدوات » فى هذا الباب وعن الألفاظ التى يشك فى أمرها ، هل هى أدوات أو أسماء أو كلم ..

وفى حديثه عما يسميه علم قوانين الألفاظ عندما تركب ، يبدأ الفارابى الفيلسوف بصياغة نظرة متكاملة لما يمكن أن نطلق عليه « علم النحو العام » ؛ أنه لايتحدث عن نحو لغة معينة ولكنه يتحدث عن علم عام يشمل جميع الألسنة. ولذا نراه يقول : « وعلم قوانين الألفاظ عندما تركب ضربان : أحدهما يعطى قوانين أطراف الأسماء والكلم عندما تركب أو ترتب ، والثانى يعطى قوانين فى أحوال

---

(١) انظر : المصدر ذاته ، ص ٦٠ .

(٢) انظر : المصدر ذاته ، ص ٦٣ .

التركيب والترتيب نفسه ، كيف هى فى ذلك اللسان[1] » . ومن الواضح أن الفارابى هنا يشير إلى الأُصول العامة لعلم النحو وكذلك إلى أُصول علم البلاغة والفصاحة . وفى هذا العلم الأَخير يحدد أُصوله بقوله : « وأَما الضرب الذى يعطى قوانين التركيب نفسه ، فإنه يبين أولاً كيف تتركب الأَلفاظ وتترتب فى ذلك اللسان ، وعلى كم ضرب حتى تصير أَقاويل ، ثم يبين أَيها هو التركيب والترتيب الأَفصح فى ذلك اللسان[2] .

ويشغل « علم النحو » مكانة بارزة فى نظرة الفارابى إلى اللغة ، ولاشك أنه عنى بالنحو عناية شديدة . ويؤكد فى أَماكن متعددة من أَحاديثه على أَهمية قوانين النحو من أَجل تقويم اللسان وتجنب اللحن وفى حديثه عن علم النحو يقول :

« وعلم قوانين الأَطراف المخصوص بعلم النحو ، فهو يعرف أَن الأَطراف إِنَّما تكون أَولًا للأَسماء ثم للكلم ، وأَن أَطراف الأَسماء منها ما يكون فى أَوائلها مثل أَلف لام التعريف العربية ، أَو ما قام مقامها فى سائر الأَلسنة ، ومنها ما يكون فى نهاياتها وهى الأَطراف الأَخيرة وتلك التى تسمى حروف الإعراب . وإن الكلم ليس لها أَطراف أول وإنما لها أَطراف أَخيرة . والأَطراف الأَخيرة للأَسماء والكلم هى فى العربية مثل التنوينات الثلاثة والحركات الثلاثة والجزم وشىء آخر إن كان يستعمل فى اللسان العربى طرفاً ...[3] وهكذا يستمر الفارابى فى حديثه عن المبنى والمعرب ، وما يَنْصرف وما لا يَنْصَرف ، وذلك فى إطار قوانين كلية تشمل علم اللسان من حيث هو علم عام ، وإن كان يبحث عن أَمثلته فى اللغة العربية ، كما هو شأْنه دائماً .

وتحتل القوانين والقواعد العامة مكانة أساسية فى فلسفة الفارابى وتفكيره ، سواء أكان ذلك فى العلوم أَم فى اللغات . ولاشك أَن المنهج المنطقى يشكل الركيزة الأَساسية فى منهجه اللغوى والنحوى والعلمى ... وهو لايفتأ يردد هذه المقولة ، فلنستمع

---

(١) انظر : احصاء العلوم ، ص ٦١ .

(٢) انظر : احصاء العلوم ، ص ٦٤ .

(٣) انظر : احصاء العلوم ، ص ٦١ – ٦٢ .

إليه فى حديثه عن أهمية « علم قوانين المنطق » إذ يقول :

« وأما من زعم أن الدربة بالأقاويل والمخاطبات الجدلية أو الدربة بالتعاليم . مثل الهندسة والعدد تغنى عن علم قوانين المنطق أو تقوم مقامه وتفعل فعله ، وتعطى الإنسان القوة على امتحان كلّ قول ، وكلّ حجّة وكلّ رأى ، وتسدِّد الإنسان إلى الحق واليقين حتى لايغلط فى شىء من سائر العلوم أصلاً ، فهو مثل من زعم أن الدربة والإرتياض بحفظ الاشعار والخطب والاستكثار من روايتها يغنى فى تقويم اللسان وفى أن لايلحن الإنسان ، عن قوانين النحو ، ويقوم مقامها ويفعل فعلها وأنه يعطى الإنسان قوة يمتحن بها إعراب كل قول ، هل أُصيب فيه أو لُحن فالذى يليق أن يجاب به فى أمر النحو ها هنا هو الذى يجاب به فى أمر المنطق هناك »[1] .

فمن الواضح أن الفارابى يعتبر وجود قواعد النحو ضرورة للتعليم واجتناب اللحن وذلك إلى جانب الدربة بحفظ الأشعار والخطب والاستكثار من روايتها ... ولاشك أن الفارابى قد استطاع أن ينفذ إلى العلاقة الجوهرية التى تربط النحو باللغة ... وينبه الفارابى إلى أن وجود من لا يلحن أصلاً من بين أبناء هذا اللسان أو ذاك من غير أن يكون قد علم شيئًا من قوانين النحو ، لا يقلل من أهمية قوانين النحو للعالم والمتعلم ..... إذ يقول :

« وكذلك قول من زعم أن المنطق فضل لا يُحتاج إليه ، إذ كان يمكن أن يوجد فى وقت ما إنسان كامل القريحة ، لا يخطىء الحق أصلاً من غير أن يكون قد علم شيئًا من قوانين المنطق ، كقول من زعم أن النحو فضل ، إذ قد يوجد فى الناس من لا يلحن أصلاً من غير أن يكون قد علم شيئاً من قوانين النحو : فإنّ الجواب عن القولين جميعاً جواب واحد »[2] .

وبعد أن يضع الفارابى أصول علم النحو العام ، يتجه إلى ما يخصّ لسان كلّ أمة من الأمم ، فيقول :

---

(١) انظر : احصاء العلوم ص ٧٣ — ٧٤ .

(٢) انظر : احصاء العلوم ص ٧٤ .

« فعلم النحو فى كل لسان إنَّمَا ينظر فيما يخصّ لسان تلك الأُمة ، وفيما هو مشترك له ولغيره ، لامن حيث هو مشترك ،ولكن من حيث هو موجود فى لسانهم خاصة » . فهذا هو الفرق بين نظر أهل النحو فى الألفاظ وبين نظر أهل المنطق فيها : وهو أن النحو يعطى قوانين تخصّ ألفاظ أُمة ما ، ويأْخذ ما هو مشترك لها ولغيرها ، لا من حيث هو مشترك ، بل من حيث هو موجود فى اللسان الذى عمل ذلك النحو له .

والمنطق فيما يعطى من قوانين الألفاظ ، إنَّما يعطى قوانين تشترك فيها ألفاظ الأُمم ويأْخذها من حيث هى مشتركة ، ولاينظر فى شىء مما يخصُّ ألفاظ أُمة ما ، بل يوصى أن يؤخذ ما يحتاج إليه ذلك عن أهل العلم بذلك اللسان [1] .

ويتحدث الفارابى عن الخصوصيات النحوية التى ينفرد بها لسان دون آخر ، ولكن ضمن الصورة الكلية الشاملة لمفهوم النحو فى جميع الألسنة إذ يقول : « وهاهنا أحوال تخصُّ لساناً دون لسان . مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب ، والمضاف لا يدخل فيه ألف.ولام التعريف . فإنَّ هذه وكثيراً غيرها تخصُّ لسان العرب . وكذلك فى لسان كل أُمة أحوال تخصّه » [2]

ولكن الفارابى ينظر إلى هذا التعدد فى خصوصيات كل لسان ضمن إطار الوحدة الكلية لعلم النحو الذى يشمل جميع الألسنة ، إذ يقول :

« وما وقع فى علم النحو من أشياء مشتركة لألفاظ الأُمم كلها فإنَّما أخذه أهل النحو من حيث هو موجود فى ذلك اللسان الذى عمل النحو له ، كقول النحويين من العرب : إنَّ أقسام الكلام فى العربية اسم وفعل وحرف . وكقول نحوى اليونانيين : أجزاء القول فى اليونانية اسم وكلم وأداة . وهـذه القسمة ليست توجد فى العربية فقط ، أو فى اليونانية فقط ، بل فى جميع الألسنة . وقد أخذها نحويو العرب

---

(١) انظر : احصاء العلوم ص ٧٦ .

(٢) انظر : احصاء العلوم ص ٧٦ .

على أنها فى العربية ، ونحويو اليونانيين على أنها فى اليونانية »[1].

وإنَّ نظرة الفارابى الفلسفية لأُصول علم النحو ، تثبت أن نحو العربية هو علم عربى أصيل ، قد انبثق بصورة أصيلة من اللغة العربية ذاتها ، « وإنما أخذه أهل النحو على حد تعبير الفارابى من حيث هو موجود فى ذلك اللسان الذى عمل النحوله» وبذلك يضع الفارابى الفيلسوف حدّا لتلك الأقاويل التى تحاول أن تبحث عن الآثار اليونانية أو الهندية أو غيرها من اللغات فى نحو العربية ومن هنا تتضح لنا الصورة التى طالما اكتنفها الغموض والإبهام فى الكثير من الأحيان حول أصالة النشأة العلمية للنحو فى العربية . فقد اكتمل هذا العلم على أيدى الخليل ابن أحمد وتلميذه سيبويه فى « الكتاب » . وترجع جذور نشأته . كما تقول الروايات التى بين أيدينا إلى أبى الأسود الدؤلى وإلى ، الإمام على رضى الله عنه بل وتذهب بعض الروايات إلى أبعد من ذلك .

وإنَّ نظرية الفارابى هذه فى أصالة علم العربية ،فى ألفاظها ونحوها وصرفها ونشرها وموزونها لا تنفى مطلقاً استخدام اللغويين والنحاة علم المنطق من حيث هو أداة التفكير الصحيح شأنهم فى ذلك شأن العلماء الآخرين فى شتى مجالات المعرفة . فقد استخدم النحاة المتأخرون المنطق كما استخدمه الفقهاء والمتكلمون والعلماء الأخرون فى بحوثهم العلمية والجدلية ... دون أن يعنى ذلك موضوع أصالة تلك العلوم .

وقد أرسى الفارابى الفيلسوف دعامة العلاقة العضوية بين الفكر واللغة ، وجعل منها جزءا أساسيًا من نظرته الكلية لعلم اللسان . فالنطق على حدّ تعبيره « مشتق من النطق . وهذه اللفظة تقال عند القدماء على ثلاثة معان : أحدها القول الخارج بالصوت ، وهو الذى به تكون عبارة اللسان عما فى الضمير . والثانى : القول المركوز فى النفس ، وهو المعقولات التى تدل عليها الألفاظ . والثالث القوة النفسانية المفطورة فى الإنسان ، التى بها

---

(١) انظر : احصاء العلوم ، ص ٧٧ .

يميز التميز الخاص بالإنسان دون ما سواه من الحيوان . وهى التى بها يَحْصَل للإنسان المعقولات والعلوم والصنائع ، وبها تكون الروية ، وبها يميز بين الجميل والقبيح من الأفعال . وهى توجد لكل إنسان حتى فى الأطفال ، لكنها نزرة لم تبلغ بعد أن تفعل فعلها ... »[1] .

ومن هنا نجد أن الفارابى ما فتىء يؤكد العلاقة الحميمة بين المنطق بمفهومه العقلى وبين النطق والقول ، ويذهب فى ذلك إلى البحث فى الجذور التاريخية لمعانى هذه المصطلحات . ويعود إلى هذه الفكرة فى أماكن متعددة من مؤلفاته فى إحصاء العلوم وفى رسالته التنبيه على سبيل السعادة وغيرها .

ونحن نستطيع أن نستبين معالم فلسفته العقلية فى نظرته إلى علم اللسان ، لاسيما فى مجال المنطق الذى اشتهر به ، إذ يقول :

« وأما موضوعات المنطق ، وهى التى فيها تُعطى القوانين ، فهى المعقولات من حيث تدل عليها الألفاظ ، والألفاظ من حيث هى دالة على المعقولات . وذلك أن الرأى إنما نصححه عند أنفسنا بأن نفكر ونروّى ونقيم فى أنفسنا أموراً ومعقولات شأنها أن تصحح ذلك الرأى » .

ثم يواصل حديثه حيث يقول : « ... بل نحتاج فى كلّ رأى نلتمس تصحيحه إلى أمور ومعقولات محدودة ، وإلى أن تكون بعدد ما معلوم ، وعلى أحوال وتركيب وترتيب معلوم . وتلك ينبغى أن تكون حالها وألفاظها التى بها تكون العبارة عنها ، عند تصحيحها لدى غيرنا . فلذلك نضطر إلى قوانين تحوطنا فى المعقولات وفى العبارة عنها ، وتحرسنا من الغلط فيها . وكلتا هاتين أعنى المعقولات والأقاويل التى بها تكون العبارة عنها يسميها القدماء « النطق والقول » . فيسمون المعقولات القول ، والنطق الداخل المركوز فى النفس والذى يعبّر به عنها القول ... »[3] .

---

(١) انظر : احصاء العلوم ، ص ٧٨ .

(٢) المصدر ذاته ، ص ٧٤ .

(٣) المصدر ذاته ، ص ٧٤ .

ويعود الفارابى إلى هذه الفكرة الأساس فى نظريته اللغوية فيقول فى رسالته التنبيه على سبيل السعادة : « فاسم العقل قد يقع على إدراك الإنسان الشىء بذهنه ، وقد يقع على الشىء الذى به يكون إدراك الإنسان . وهذه الصناعة تفيد الخير والسعادة بهذين الأمرين جميعاً ، وبها يتقومان . والأمر الذى به يكون إدراك الإنسان — وهو أحد الأمرين اللذين يقع عليهما اسم العقل — قد جرت العادة من القدماء أن يسموه النطق . واسم النطق قد يقع أيضاً على التكلم والعبارة باللسان. وعلى هذا المعنى يدل اسم « النطق » عند الجمهور وهو المشهور من معنى الاسم .

وأما القدماء من أهل هذا العلم ، فإنَّ هذا الاسم يقع عندهم على المعنيين جميعاً . والإنسان قد يصدق عليه أنه ناطق بالمعنيين جميعاً ، أعنى من طريق أنه مُعبِّر ، وأن له الشىء الذى به يدرك ، غير أن القدماء يعنون بقولهم فى الإنسان إنَّه ناطق أنَّ له الشىء الذى به يدرك ما قصد تعرفه »[٣]

ويعزو الفارابى اللبس فى فهم العلاقة بين المنطق وعلم اللسان بعامة وعلم النحو بخاصة ، إلى عدم تحديد مفهوم هذه المصطلحات فى مسيرتها التاريخية ، وأن مفاهيمها قد اختلفت ، لاسيما فيما يتعلق بدلالات « النطق » « والمنطق » « والقول » « والأقاويل »... إذ يقول :

« ولما كان اسم النطق والمنطق ، قد يقع على العبارة باللسان ، ظن كثير من الناس أن هذه الصناعة قصدها أن تفيد الإنسان المعرفة بصواب العبارة عن الشىء والقوة على صواب العبارة . وليس ذلك كذلك . بل الصناعة التى تفيد العلم بصواب العبارة والقدرة عليه هى صناعة النحو . وسبب الغلط فى ذلك هو مشاركة المقصود بصناعة النحو المقصود بهذه الصناعة فى الاسم فقط . فإنَّ كليهما يسمى باسم المنطق غير أن المقصود فى هذه الصناعة من المعنيين اللذين يدل عليهما اسم المنطق هو أحدهما دون الآخر » .

---

(١) رسالة التنبية على سبيل السعادة ، ص ٢٢٩ .

(٢) المصدر ذاته ، ص ٢٣٠ .

ثم يعود الفارابى إلى توضيح العلاقة بين النحو والمنطق بمفهومه العقلى الذى وضع تعاليمه ونهّج مسالكه وقرّب موارده إلى المتعلمين . وهو فى ذلك لا يخرج عن القواعد التى أصّلها فى فهم علم النحو . يقول أبو نصر الفيلسوف :

« ... لكن بين صناعة النحو وبين صناعة المنطق تشابه ما ، وهو أن صناعة النحو تفيد العلم بصواب ما ننطق به ، والقوة على الصواب منه بحسب عادة أهل لسان ما ، وصناعة المنطق تفيد العلم بصواب ما يُعْقَل والقدرة على اقتناء الصواب فيما يعقل . وكما أنَّ صناعة النحو تقوّم اللسان حتى لا يلفظ إلّا بصواب ما جرت به عادة أهل لسان ما ، كذلك* صناعة المنطق ، تقوّم الذهن حتى لا يعقل إلّا الصواب من كلّ شىء . وبالجملة فإن نسبة صناعة النحو إلى الألفاظ هى كنسبة صناعة المنطق إلى المعقولات »(١) .

ويخلص الفارابى الفيلسوف من هذا العرض إلى تأكيد التشابه بين المنطق والنحو ، ولكنهما مختلفان ولا يدخل أحدهما فى الآخر . يقول أبو نصر :

« فهذا تشابه ما بينهما فإمّا أن تكون أحداهما هى الأخرى ، أو تكون أحداهما داخلة فى الأخرى ، فلا »(٢) .

وتتميز نظرة الفارابى الفليسوف إلى اللغة ، بالشمول والوحدة الكلية من خلال الأجزاء السبعة العظمى التى رأى أن علم اللسان عند كلّ أمة من الأمم ينقسم إليها. أنه ينظر إلى اللغة باعتبارها وحدة متكاملة. ويستكمل هذه الوحدة بحديثه عن علم قوانين تصحيح الكتابة وعلم قوانين تصحيح القراءة وعلم قوانين الأشعار . فى نظره أن علم قوانين الكتابة يميز أولا ما لا يكتسب فى السطور من حروفهم وما يكتب ، ثم يبين فيما يكتب فى السطور كيف سبيله أن يكتب . وكذلك فإن علم قوانين تصحيح القراءة يعرف مواضع النقط والعلامات التى تُجْعل عندهم ، لما

(*) انظر : التنبية على سبيل السعادة ، ص ٢٣٠.

(١) المصدر ذاته .

لا يكتب فى السطور من حروفهم ومايكتب والعلامات التى تميز بين الحروف المشتركة ، والعلامات التى تُجْعَل للحروف التى إذا تلاقت اندغم بعضها فى بعض .. الخ .

وأخيراً يتحدث الفارابى الفيلسوف عن « علم الأشعار » وبعبارة أخرى عن الموزون فى اللغة ، فيقول :

« وعلم الأشعار على الجهة التى تشاكل علم اللسان ثلاثة أجزاء : أحدها إحصاء الأوزان المستعملة فى أشعارهم ، بسيطة كانت الأوزان أو مركبة ، ثم إحصاء تركيبات الحروف المعجمة التى تحصل عن صنفٍ صنفٍ منها ، ووزنٍ وزنٍ من أوزانهم . وهى التى تعرف عند العرب بالأسباب والأوتاد ، وعند اليونانيين بالمقاطع والأرجل .... الخ والجزء الثانى النظر فى نهايات الأبيات فى وزنٍ وزنٍ ، أيما منها عندهم على وجه واحد ، وأيما منها على وجوه كثيرة . ومن هذه أيها التام وأيها الزائد وأيها الناقص ... إلخ والجزء الثالث يفحص عما يصح أن يستعمل فى الأشعار من الألفاظ عندهم ، مما ليس يصح أن يستعمل فى القول الذى ليس بشعر ... »[1] .

والخلاصة ، فإننا نجد أنفسنا أمام نظرية لغوية متكاملة وضع الفارابى الفيلسوف الخطوط الرئيسية لبنيتها الأساسية . فقد تحدث عن « علم اللسان » العام وعن أصوله العملية التى تشترك فيه ألسنة الأمم المختلفة . ونظر إلى اللغة نظرة كلية ومتكاملة . وإن هذه العمومية التى رأها فى بنية علم اللسان العام قد وجدت طريقها فى منهجه العلمى عندما تحدث عن الأجزاء السبعة العظمى التى رأى أن علم اللسان ينقسم إليها . وتوقف وقفة متأنية وعميقة عند « علم النحو » سواء ما كان منه عاما ومشتركا بين ألسنة الأمم المختلفة أم ما كان نحو لسان من الألسنة لأمة من الأمم . وكان تأكيده العلاقة العضوية بين اللغة والفكر وبين الألفاظ ومدلولاتها سمة مميزة لنظريته اللغوية ، وربما

---

(١) انظر احياء العلوم ، ص ٦٤ – ٦٥ .

لا تعدو الصواب إذا قلنا ، إننا نلمس عنده أصول النظرية الحديثة التي دؤدامها أن الإنسان يفكر من خلال اللغة ، وأن وضوح اللغة دليل على وضوح الفكرة وبالتالى فإن سلامة اللغة ودقة التعبير ترتبطان ارتباطا وثيقاً بسلامة التفكير .

وكان الفـ ارابى فى كل ذلك يبحث عن أمثـلته فى اللغة العربية ، ويشير أيضاً إلى نظائرها فى اللغة اليونانية من أجل توضيح الفكرة وتقريبها إلى أذهان المتعلمين .

عبد الكريم خليفة
عضـــو المجمع من الأردن

مصادر البحث

ابن أبي أُصيبعة : موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس السعدى الخزرجى المعروف بابن أبي أُصيبعة ، عيون الأنباء فى طبقات الأطباء ، شرح وتحقيق نزار رضا ، بيروت .

إبراهيم مدكور :الفارابى والمصطلح الفلسفى ، الذكرى الألفية لوفاته ، القاهرة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .

ابن خلكان : أبوالعباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق إحسان عباس ، ج ١ – ٨ ، بيروت ، ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م .

الفارابى : أبو نصر محمد بن محمد بن طَرْخان الفارابى ، إحصاء العلوم ، تحقيق عثمان أمين ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .

الفارابى : أبو نصر محمد بن محمد بن طَرْخان الفارابى ، رسالة التنبيه على سبيل السعادة ، تحقيق سحبان خليفات ، عمان ، ١٩٨٧ م .

الفارابى : أبو نصر محمد بن طَرْخان الفارابى ، رسالتان فلسفيتان ، تحقيق جعفر آل ياسين ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

الشهرستانى : الإمام محمد بن عبد الكريم الشهرستانى ، الملل والنحل ، مصر ١٣٨٤ هـ .